توزيع عام

E/ECWA/37
١٥ أيار/مايو ١٩٧٦

الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
الدورة الثالثة
١٠ — ١٥ أيار/ مايو ١٩٧٦
الدوحة — قطر

تقرير اللجنة
الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
للأمم المتحدة

— ٠ —

2247 ر

المحتويات

الفصل		الفقرة	الصفحة
			١
الاول :	القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها او للاطلاع عليها		
الثاني :	وقائع جلسات الدورة الثالثة		٣
	١ - الحضور وتنظيم الدورة	١ — ١٢	٣
	٢ - انتخاب اعضاء المكتب	١٣ — ١٤	٦
	٣ - اقرار جدول الاعمال	١٥	٦
	٤ - النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والتي ليست اعضاء في اللجنة ، للاشتراك بصفة استشارية في اعمال الدورة الثالثة للجنة	١٦	٧
	٥ - موقع مقر اللجنة	١٧ — ٣٠	٨
	أ - التقرير المرحلي الاداري عن الترتيبات المتصلة بالمقر المؤقت		
	ب - موقع المقر الدائم للجنة		
	٦ - تقرير عن نشاطات اللجنة منذ ١١ أيار/مايو ١٩٧٥	٣١ — ٤٦	١٥
	أ - التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل		
	ب - تدابير متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة		
	ج - النشاطات الاخرى		
	٧ - المسائل المتصلة بالدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة وتوصيات اللجنة في دورتها الثانية واثرها على برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧	٤٧ — ٥٢	٢١
	٨ - مكان انعقاد دورة ١٩٧٧	٥٣ — ٥٤	٢٣
	٩ - أية أمور اخرى	٥٥ — ٥٨	٢٤

الفصل		الفقرة	الصفحة
الثالث :	القرارات التي اتخذتها اللجنة		٢٥
الرابع :	التعديلات على برنامج العمل والاولويات لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ للجنة		
	أ - تعديلات على برنامج العمل والاولويات للجنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ في مجال السكان (جزء ٧ من برنامج العمل و الاولويات للجنة لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ الوثيقة E/ECW/28)		
	ب - اضافة لبرنامج العمل و الاولويات لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ في مجال التجارة والانماء الدوليين		
الخامس :	مشروع الخطة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ (١)		
	مقدمة		
	أ - التخطيط و الاسقاطات و السياسات الانمائية		
	ب - الزراعة و الحراج و صيد السمك		
	ج - الموارد الطبيعية		
	د - الصناعة		
	هـ - التجارة الدولية و الانماء		
	و - النقل ، المواصلات و السياحة		
	ز - السكان		
	ح - التنمية الاجتماعية		
	ط - المستوطنات البشرية		
	ي - المالية العامة و الادارة		
	ك - العلم و التكنولوجيا		
	ل - الاحصاء		
	م - العمل و الادارة و العمالة		

(١) يظهر هذا التقرير كملحق لتقرير اللجنة .

الفصل		الفقرة	الصفحة
السادس :	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل		
	أ - شعبة التخطيط الانمائي		
	ب - شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا و منظمة الاغذية و الزراعة		
	ج - شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا و منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية		
	د - شعبة الموارد الطبيعية و العلم والتكنولوجيا		
	هـ - شعبة السكان		
	و - شعبة التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية		
	ز - شعبة النقل و المواصلات و السياحة		
	ح - وحدة الاحصاء		
	ط - مركز التوثيق		
	ى - وحدة التعاون الفني		
	ك - الخدمات الاعلامية		
السابع:	اعتماد تقرير الدورة		
الملاحق :			
الاول :	كلمة الافتتاح لمعالي وزير الاقتصاد والتجارة في دولة قطر		
الثاني :	نص رسالة الامين العام للامم المتحدة الى الدورة الثالثة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا		
الثالث :	كلمة رئيس الدورة الثانية للجنة		
الرابع :	الامين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا		
الخامس :	قائمة بالوثائق المقدمة الى الدورة الثالثة للجنة		

الفصل الاول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي
للبت فيها او للاطلاع عليهـا

— • —

أ — مشروع القرار الذى يقتضي اتخاذ الاجراءات بصدده من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

١ — ياخذ علما بالتقرير الذى قدمته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن دورتها العادية الثالثة والقرارات والمقررات التي اتخذتها في نفس الدورة ،

٢ — ويوافق على التعديلات الواردة على برنامج العمل والأولويات لفترة ١٩٧٦—١٩٧٧ للجنة ومشروع خطتها المتوسطة الاجل لفترة ١٩٧٨—١٩٨١ الواردة والملحقة في التقرير المذكور .

ب — القرارات والمقررات المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للاطلاع عليه

المقر الدائم للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

تود اللجنة ان تلفت نظر المجلس الى قرارها رقم ٢٢ (٣) الوارد في الفصل الثالث ادناه .

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال

تود اللجنة ان تلفت نظر المجلس الى قرارها رقم ٣٠ (٣) الوارد في الفصل الثالث ادناه ،

ظروف العمل في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

تود اللجنة ان تلفت نظر المجلس الى قرارها التالي نصه :

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان ،

واذ تبدي تقديرها للجهود التي بذلتها الامانة العامة للاستمرار في القيام بواجباتها بالرغم من تلك الظروف ،

وحرصا منها على تمكين الامانة العامة من قيامها بالمهام الموكولة اليها من قبل اللجنة بشكل كامل ،

١ــ تؤكد قرارها ببقاء المقر المؤقت للجنة في بيروت الى ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ،

٢ــ تقرر تفويض الامين العام التنفيذي للجنة بعد التشاور مع الامين العام للامم المتحدة نقل موظفي الامانة العامة للجنة كلا او جزءا من بيروت مؤقتا الى اي مكان مناسب يستطيعون فيه ممارسة عملهم بفاعلية اكبر ، الى ان تزول تلك الظروف الاستثنائية ، مع اعطاء الاولوية لدول المنطقة (١) .

---

(١) يقصد بدول المنطقة الدول الاعضاء في اللجنة اينما ورد هذا التعبير .

الفصل الثاني

وقائع جلسات الدورة الثالثة

أ - الحضور وتنظيم العمل

١ - عقدت الدورة الثالثة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الدوحة (قطر) خلال الفترة من ١٠ - ١٥/٥/١٩٧٦ .

٢ - وقد تفضل رئيس الدورة الثانية للجنة بافتتاح الدورة الثالثة التي استهلت بكلمة معالي الشيخ ناصر بن خالد آل ثاني ، وزير الاقتصاد والتجارة في دولة قطر ورئيس وفدها ، ألقيت بالنيابة عنه . وجاء في كلمته ان دولة قطر تشعر بالاعتزاز في ان تعقد هذه الدورة على اراضيها ، واضاف ان البلدان العربية في منطقة غربي آسيا بحاجة ماسة الى التنمية في شتى صورها ، وان اللجنة هي احدى المحاور الرئيسية التي تدور حولها عجلات تطوير المنطقة واحيائها (انظر الملحق الاول) .

٣ - وتلا الامين العام التنفيذي للجنة رسالة من الامين العام للامم المتحدة ، الدكتور كورت فالدهايم ، موجهة الى اللجنة في دورتها الحالية أعرب فيها عن خالص تقديره لحكومة قطر لاستضافتها للدورة الثالثة للجنة . وقد أكدت هذه الرسالة اهمية اعمال اللجنة لدول المنطقة وبصورة خاصة للدول الاقل نموا ، وأنه بالرغم من المصاعب الجمة التي واجهتها الامانة العامة للجنة خلال السنة الماضية ، فقد تمكنت من اعداد الدراسات والقيام ببحثات ميدانية في الدول الاعضاء . ومن المشجع جدا ان هذه الدورة للجنة ستأخذ في الاعتبار المسائل التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة التي تكرست للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي (انظر الملحق الثاني) .

٤ — ووجه رئيس الدورة الثانية للجنة كلمة اشار فيها الى التطورات الهامة التي شهدتها الفترة منذ الدورة السابقة والتي أثرت على سيرة التقدم الاقتصادى والاجتماعي لاقطار اللجنة وانعكست على اعمال اللجنة . فعلى الصعيد الاقتصادى ، تفاقمت نتائج ظاهرة التضخم وازدادت الموازين الاقتصادية اختلالا مؤثرة تأثيرا سلبيا كبيرا على اتجاهات تطور الاقتصاد العالمي وعلى مسارات التجارة الدولية وحجمها . وازاء هذا الوضع كان لا بد للبلاد النامية ، ومن بينها اقطار اللجنة ، من تحشيد وتكثيف جهودها وامكاناتها لتغيير هذا الوضع لصالحها والسعي لتحقيق نظام اقتصادى عالمي جديد يكفل لها مكانة افضل ودورا انشط في الحياة الاقتصادية الدولية . كما ان استمرار اغتصاب الصهيونية العنصرية لارض فلسطين العربية وما ترتب عليه من مساع هدامة ولا انسانية لحرف نشاط وجهود الدول العربية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة للشعب العربي ، تفرض ربط النضال السياسي القومي للدول الاعضاء بمجهوداتها التنموية باعتباره شرطا رئيسيا من شروط الكفاح الوطني للتنمية . ودعا رئيس الدورة الى ضرورة حسم قضية موقع المقر في هذه الدورة تطبيقا للقرار الذى اتخذ عام ١٩٧٤ ، اذ اعتبر هذا العام الموعد الاخير والنهائي للبت في الموضوع خاصة وان هنالك مشاريع ناضجة مقدمة من بعض الدول الاعضاء الى الامانة العامة حول هذا الموضوع (انظر الملحق الثالث) .

٥ — ووجه الامين العام التنفيذى كلمة افتتاحية عبّر فيها عن شكره وتقديره لحكومة دولة قطر لاستضافتها هذه الدورة . واشار الى القضايا الاقتصادية الملحة التي لا تزال تواجه المجتمع الدولي بصورة عامة ودول المنطقة بصورة خاصة ، والى الجهود التي بذلت على المستويات الاقليمية والعالمية لمعالجتها . وذكر ان اهم حدث في هذا المجال ، هو انعقاد الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة التي كرست لبحث الاسس والمبادىء الجديدة التي ينبغي ان يقوم عليها التعاون الاقتصادى الدولي ، والتي كان من ابرز نتائجها الاقرار بالحاجة الى وضع اسس جديدة للتعاون الدولي ، واستبعاد المواجهة واللجوء الى الحوار كطريق امثل لحل الاختلافات القائمة في وجهات النظر بين الدول النامية والدول المتقدمة .

وأشاد الامين العام التنفيذى بمشاركة دول المنطقة ، وبالذات الدول الفنية منها ، مع بقية الدول النامية ، في اقرار الاسس والمبادىء الجديدة في مجال التعاون الاقتصادى الدولي ، وبمضاعفة مساهمتها في تمويل عمليات التنمية الى دول المنطقة وخارجها ، وبجهودها النشيطة في مضمار الانماء الاقتصادى والاجتماعي واستعادة سيطرتها التامة على مواردها الطبيعية . وأوضح المصاعب

والتحديات التي لا زالت تواجه المنطقة وأهمها عدم التوازن في الهياكل الاقتصادية ، والتباين الشديد في مستوى الدخول بين دول المنطقة وفي داخل بعض الاقطار نفسها ، ومشكلة النقص في الغذاء وغير ذلك من المشكلات والاختناقات التي قد يصعب التغلب عليها الا في نطاق تكامل المنطقة وتعاونها مع بقية البلاد العربية. وأشار الى الكثير من المصاعب التي تعرضت لها اللجنة خلال العام المنصرم بسبب الاحداث الاليمة التي مر بها لبنان ، وما بذلته اللجنة بالرغم من ذلك ، من اعمال في سبيل تنفيذ برنامج عملها وذلك باعداد الدراسات وتقديم المشوره الفنية والقيام بالزيارات الميدانية. وأشاد بالاهتمام الكبير الذى تبديه الدول الاعضاء بتوسيع نشاط اللجنة وبعنايتها بزيادة التنسيق مع المؤسسات الاقليمية والدولية وصناديق التنمية في المنطقة.

٦ — وقد حضر الدورة مندوبون عن الدول التالية ، الاعضاء في اللجنة : البحرين ، جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، الجمهورية العراقية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الكويت ، لبنان ، عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية .

٧ — واستنادا الى الفقرة الرابعة من اختصاصات اللجنة ، فقد شاركت في اعمال اللجنة بصفة استشارية الدول الاعضاء في الامم المتحدة التالية : جمهورية المانيا الاتحادية ، هولندة ، فنلندا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية (١) .

٨ — وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها مراقب دائم في اللجنة .

٩ — كما حضرها ممثلون عن : صندوق الامم المتحدة للطفولة ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الغذاء العالمي .

---

(١) انظر الفقرة رقم ١٦ أدناه .

١٠ — ومثلت في الاجتماع الهيئات الدولية المتخصصة التالية : منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، المنظمة البحرية الاستشارية المشتركة ما بين الحكومات ، منظمة الطيران المدني الدولية ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية .

١١ — وحضر الاجتماع ايضا ممثلون عن المنظمات الاقليمية التالية : الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي، منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . كما حضرها الامين العام التنفيذى للجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادى .

١٢ — وحضر الاجتماع ممثل عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. ومثلت في الاجتماع من المنظمات غير الحكومية ، من الفئة الاولى ، غرفة التجارة الدولية.

ب — انتخاب اعضاء المكتب

١٣ — انتخبت اللجنة بالاجماع معالي الشيخ ناصر بن خالد آل ثاني (دولة قطر) رئيسا ، كما انتخبت السيد بكر خميس (المملكة العربية السعودية) والدكتور عبد الله العظمه (الجمهورية العربية السورية) نائبين للرئيس، والدكتور صبرى السعدى (الجمهورية العراقية) مقررا للدورة .

١٤ — وعملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت ، قام اعضاء مكتب اللجنة بفحص اوراق اعتماد الوفود المندوبين فوجدوها مستوفاة الشروط .

ج — جدول الاعمال

١٥ — اقترح وفد الكويت تغيير تسلسل بنود جدول الاعمال المؤقت (الوثيقة E/ECWA/29/Rev.I) بحيث يحل البند رقم (٧) "مقر اللجنة" محل البند رقم (٥) ويعاد ترقيم البنود وفقا لذلك. وقد وافقت اللجنة على ذلك وتبنت جدول الاعمال التالي :

١ ــ افتتاح الدورة

٢ ــ انتخاب اعضاء المكتب

٣ ــ اقرار جدول الاعمال

٤ ــ النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والتي ليست اعضاء في اللجنة ، للاشتراك بصفة استشارية في اعمال الدورة.

٥ ــ مقـــر اللجنـــة :

أ ــ التقرير المرحلي الاداري عن التدابير المتصلة بالمقر المؤقت.

ب ــ مقر اللجنة الدائـم.

٦ ــ تقرير عن نشاط اللجنة منذ ١١ أيار (مايو) ١٩٧٥.

أ ــ الخطوات التي تم تحقيقها تنفيذا لبرنامج العمل .

ب ــ متابعة القرارات ذات الشأن الصادرة عن اللجنة .

ج ــ النشاطات الاخرى .

٧ ــ المسائل المتصلة بالدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة واثرهـا على برنامج عمل اللجنة وخطتها المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ ــ ١٩٨١

٨ ــ مكان انعقاد دورة ١٩٧٧ .

٩ ــ امـــور اخـــرى .

١٠ ــ تقرير اللجنة السنوي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

د ــ النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والتي ليست عضوا في اللجنـة للاشتراك بصفة استشارية في اعمـــال الدورة الثالثـــة

١٦ ــ وافقت اللجنة بالاجماع على دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة المذكورة في الوثيقة E/ECWA/34 ، والتي لا تتمتع بعضوية اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في اعمال دورتها الثالثة .

هـ — موقع مقر اللجنة (١)

١٧— قدم الامين العام التنفيذى هذا البند بكلمة جاء فيها ما يلي : تتضمن الوثائق المتعلقة بهذا البند (الوثائق E/ECWA/33 و E/ECWA/L.24 و E/ECWA/L.24/Add.1 و E/ECWA/L.25) جميع المعلومات التي تعكس تطورات موضوع المقر منذ انشاء اللجنة . وتضمنت الوثيقة E/ECWA/33 فقرتين تتعلقان بالمقر المؤقت بيروت . ولا حاجة لاضافة اى شيء اليها ، فانا واثق من ان جميع اعضاء اللجنة مدركون للاحداث المؤسفة التي تمر بلبنان العزيز ، ولكننا حاولنا ان نعمل كل ما يمكن حتى تستمر اللجنة باعمالها وحتى نستطيع ان ننفذ قراركم بان يكون لبنان المقر المؤقت ، ولهذا استمرينا بالعمل ونرجو ان تتحسن الاوضاع . وكل ما أود ان اضيفه الآن هو أن احيط اللجنة علما بان الامانة العامة قد تسلمت مبلغ المليون ليرة لبنانية الذى سبق أن اعلنت الحكومة اللبنانية استعدادها لتقديمه سنويا للمساهمة في نفقات المقر المؤقت .

١٨— وألقى رئيس وفد الجمهورية اللبنانية كلمة حول هذا البند جاء فيها ما يلي : ان لبنان اليوم المثخن بالجراح والمهدم بمصانعه ومتاجره وسائر مؤسساته بعد ان وصل الى ما وصل اليه ، على ثقة بان عهده الجديد سيكون عهد عمل بناء وتعاون صادق وتفاهم عميق واندفاع كلي في سبيل اية قضية عربية وفي مقدمتها قضيتنا الفلسطينية . ان هذا العهد الجديد يحتاج اكثر ما يحتاج الى معونة العرب وتأييدهم ودعمهم حتى يخرج بسرعة من النكبة الاليمة ويعود الى دوره الفعال ليكون صلة وصل بين اشقائه العرب وبين الدول العربية والعالم المتعاون معها .

ومع احترام لبنان العميق لجميع العروض التي قدمت فهو يلتزم بتصميمه على بقاء المقر الدائم في ربوعه وفاء منه لرسالته في خدمة الامة العربية ولاسباب تعرفونها جميعا وفي طليعتها المناخ وتوفر الخدمات العديدة وأخص منها الخدمات البشرية . ان الوفد اللبناني يعتبر ان بقاء المقر الدائم في لبنان هو فعل ثقة منكم بقدرة لبنان على النهوض من كبوته ، وانتقال هذا المقر الى اى مكان آخر يمحو مفعول هذه الثقة ويوهم بان دور لبنان العربي سائر في طريق الزوال ، وهذا ما لا يرضاه احد منكم ، بالاضافة الى ان الحكومة اللبنانية على استعداد لان تقوم بدفع ثمن الارض وتكاليف البناء مهما بلغت ، فالمال رغم ضائقتنا المالية لن يكون عائقا في سبيل تحقيق هذا المشروع في الربوع اللبنانية .

ولا يخفى عليكم ان الحوادث المؤلمة قد حالت دون استكمال التصاميم والدراسات لانشاء المقر الدائم ، ولولا ذلك لكان كل شيء جاهزا للمباشرة في التنفيذ . ولكننا ونحن نفتتح عهدا جديدا سنستدرك بأسرع ما يمكن كل ما فاتنا .

---

(١) قررت اللجنة بناء على طلب أحد الوفود ، الموافقة على اعداد خلاصة بمحاضر الجلسات المتعلقة بهذا البند فقط .

١٩ — والقى السيد رئيس وفد الجمهورية العراقية كلمة حول هذا البند جاء فيها ما يلي : أود أن أشير باختصار الى خلفية الموضوع الذى نبحثه اليوم، فقد سبق للجنة ان اتخذت في دورتها الاستثنائية الاولى قرارا باختيار بيروت كمقر مؤقت للجنة لفترة خمس سنوات وباتخاذ قرار نهائي بشأن مكان المقر الدائم للجنة في دورتها العادية الثالثة في ١٩٧٦ أى هذه الدورة. ان الوفد العراقي يتمسك بقرار اللجنة حول اختيار بيروت مقرا مؤقتا لها لمدة خمس سنوات ، وفي الوقت نفسه وبعد ان اعطيت الدول الثلاث التي سبق أن أبدت رغبتها خلال دورة اللجنة الاولى في استضافة المقر الدائم ، فرصة كافية لتقديم تفاصيل عروضها نرجو ان تنظر اللجنة في هذه العروض الثلاث وتدرسها في ضوء المصلحة المشتركة للدول الاعضاء وتأمينا لمستقبل واستقرار اللجنة ورفع توصياتها بذلك الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

كان العراق قد قدم عرضا لاقامة مقر الامانة العامة للجنة في بغداد وذلك في اجتماعات الدورة الثانية . وقد وردت بعض الملاحظات من الامانة العامة للامم المتحدة حول هذا العرض واخذت هذه الملاحظات بنظر الاعتبار عند اعداد الصيغة النهائية للعرض العراقي المتكامل المعروض امام حضراتكم. ومن المفيد ايجاز خصائص العرض العراقي كما يلي :

(١) خصصت ارض تبلغ مساحتها مائة الف متر مربع تقدر تكلفتها في الوقت الحاضر بحدود ١١ر٥ مليون دولار تمنح الى اللجنة مجانا .

(٢) خصصت الحكومة العراقية منحة مقدارها ٢.٧ مليون دولار لتغطية نفقات انشاء المقر.

(٣) يتكون المشروع العراقي من جزئين يتضمن الاول مقر اللجنة وقاعات الاجتماعات الملحقة بها ويتضمن الثاني مشروعا متكاملا لاسكان موظفي اللجنة . وخبرائها . وقد أبدت الامانة العامة للامم المتحدة ملاءمة التصاميم المقدمة لمتطلبات اللجنة .

(٤) وفيما يتعلق بالاجوبة على الاستبيان الملحق بالوثيقة الخاصة بالمقر، اود ان اذكر بصورة خاصة ان القوانين المرعية في العراق تفتح المجال للمواطنين العرب كافة بالعمل والاقامة والسفر بدون أية قيود .

اننا نرى ان شروط العرض العراقي اكثر سخاء من مثيلاتها التي قدمتها الدول المضيفة لمقرات الامم المتحدة الاربعة الاخرى والتي قبلتها الامم المتحدة .

وأخيرا ، اود ان اطلب باسم وفد الجمهورية العراقية تثبيت تفاصيل هذه المناقشة في محاضر جلسات اللجنة، كما نرجو ان يتضمن تقرير اللجنة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي شرحا وافيا يساعد المجلس على النظر فيما تقدمه اللجنة من توصيات بشأن هذا الموضوع الحيوى .

٢٠— وقدم بعد ذلك أحد أعضاء وفد الجمهورية العراقية بعض التفاصيل المتعلقة بالعرض العراقي وذلك على الوجه التالي : يتكون العرض العراقي بصيغته النهائية (الوثيقة E/ECWA/L.25) من الناحية الفنية من جزئين :

(١) مجمع المقر العام : ويتكون من بنايتين رئيسيتين خصصت احداهما لقاعات الاجتماعات والمؤتمرات، بينما خصصت الاخرى كي تكون مكاتب للعاملين في اللجنة وخبرائها . ان هذا الفصل الهيكلي بين البنايتين تتطلبه الخصائص الوظيفية المبتغاة من الحيزين، غير ان ذلك لن يكون على حساب حركة العاملين وتدفق الفعاليات داخل المجمع. ومن أجل هذا تستقر البنايتان على قاعدة موحدة تعمل محورا للحركة والتوسيع لكافة مرافق المجمع. ويشتمل المجمع على مواقف للسيارات بسعة اربعماية سيارة وقاعات جلوس وقاعات الطعام الكبرى و تسهيلات الاعلام ومكاتب الموظفين ومطبعة اللجنة وحيزات الخدمات المرافقة والمكتبة والترجمة الفورية وحيز النقل التلفزيوني والاداعي .

(٢) المجمع السكني : ويتضمن انشاء مائتي شقة سكنية بثلاثة بدائل تتعلق بشكل التوزيع العام لهذه الشقق كما يتضمن عددا من المرافق العامة الضرورية لتشغيل هذا المجمع.

وقد ابدت الاجهزة الفنية التابعة للامانة العامة للامم المتحدة في نيويورك بعض الملاحظات القيمة حول الفلسفة التصميمية التي استند عليها العرض العراقي والتي ايدتها بشكل عام. وقد اخذ المصمم بالملاحظات التفصيلية المقدمة من قبل الامانة العامة، وتم اخذها جميعا في الاعتبار في المشروع المعدل المطروح على الدول الاعضاء. أرجو ان اتوجه بالتقدير الى الامانة العامة للامم المتحدة للجهد الواضح الذى بذلته في دراسة تصاميمنا وبالشكر العميق لملاحظاتها التقديرية الى الجهد المتواضع الذى قدمه جهازنا الفني .

٢١— والقى رئيس وفد الجمهورية العربية السورية كلمة حول هذا البند جاء فيها ما يلي : لقد قدمت الجمهورية العربية السورية عرضها في خطوط عريضة لان تكون دمشق مقرا دائما للجنة (الوثيقة E/ECWA/L.24) وذلك ايمانا منها بان هذا الاختيار سيلبي جميع متطلبات اللجنة اضافة الى ما يتمتع به هذا الموقع من شروط متميزة جغرافيا ومناخيا . وفيما يلي ، اقدم بعض الايضاحات الاضافية المتعلقة بالعرض السورى :

(١) خصصت الحكومة السورية لمقر اللجنة قطعة ارض مساحتها عشرون الف متر مربع ستقدمها هدية الى اللجنة. وتسمح هذه المساحة وفق دراسة معمارية جيدة بتأمين كافة المتطلبات اللازمة.

(٢) ان دراسة الكتل المعمارية للمشروع بشكل جيد تسمح بايجاد ساحات أمامية وخلفية تستوعب ثلاثماية سيارة على الاقل .

(٣) تقديم قرض مقداره ١٥ مليون ليرة سورية يسدد بدون فائدة الى الحكومة على اقساط سنوية لمدة خمسة عشر عاما وذلك لتسهيل اقامة المبنى . ويشكل هذا القرض ما يقارب خمسين بالمئة من الكلفة الاجمالية للمبنى .

(٤) أن نفقات تطوير المكان والبناء والادارة واعمال التصميم والهندسة واعداد الدراسات للمكان والمنافع تقع جميعها ضمن الاكلاف التي دفعت الحكومة السورية مبلغ خمسة عشر مليون ليرة سورية كقرض لتغطيتها .

(٥) ان تشييد مساكن اضافية للموظفين يمكن ان يتم ضمن اطار القطاع الخاص .

ان الوفد السورى لن يدخل في دوامة التسابق او التنافس في الارقام سواء من حيث ارقام المبالغ او مساحة الارض او المساحات الطابقية او شكل وحجم البناء لقناعتنا التامة بان هذه الارقام عرضة للتبدل بتبدل الاسعار العالمية . لذلك كان منطلقنا في العرض الاعتماد على نقطتين اساسيتين ، اولاهما اعطاء الخطوط العريضة الضرورية التي يرتكز عليها العرض السورى للمقر الدائم وبصورة مبدئية ، وثانيهما التأكيد على ان سوريا مستعدة لتلبية متطلبات واحتياجات اللجنة من جميع النواحي وبصورة كاملة سواء كانت مادية او معنوية . ويترك امر تقدير الاحتياجات التفصيلية للبحث الثنائي بين السيد الامين العام التنفيذى للجنة وبين السلطة المختصة .

ان المقارنة فيما يخص اختيار المقر الدائم يجب ان تعتمد على اعتبارات أهم من الاعتبارات المالية كالشروط الطبيعية والموقع الجغرافي ومستوى تكاليف المعيشة . فمدينة دمشق تتمتع بطقس معتدل ، وارتفاع معقول عن سطح البحر مما يعكس ملاءمة صحية لجميع الاجسام والاعمار ، وتقع على مفترق الطرق ، كما ان اسعار السلع والخدمات في سوريا ارخص مما هي في الدول الاعضاء الاخرى للجنة . واذا كانت سوريا لا تعتبر من الدول الغنية في القدرة المالية مثلا ، فانها تتحمل كل ما تتمكن في سبيل تقديم اقصى ما تستطيع من تضحيات في سبيل قضية التحرير والتقدم كما تعطي التنمية الاقتصادية والاعمار ما تستحقه من امكانات لتدفع بعجلتها قدما الى الامام .

٢٢ — وألقى دولة رئيس وفد الجمهورية اللبنانية الكلمة التالية حول هذا البند : اننا لا نشك ابدا في قدرة العراق الشقيق وسورية الشقيقة على تهيئة المقر الممتاز للجنة . واننا نكبر حرص الدولتين الشقيقتين على تعزيز دورهما في استضافة المنظمات والمكاتب الاقليمية . بل اننا نتمنى ان تصبح بغداد ودمشق مقرين لمنظمات دولية للامم المتحدة وغيرها لما في ذلك عزة لجميع الدول العربية . ان المسألة لم تعد الان في نظرنا مسألة تنظيمية او سخاء

في العرض، بل هي في ظروف محنة لبنان الراهنة مسألة فعل ثقة في قدرة لبنان او عجزه عن تجاوز المحنة. فهنالك منظمات وشركات نقلت مكاتبها موقتا خارج لبنان، وقرار اللجنة بشأن مقرها الدائم سيكون الضوء الاخضر لعودة هذه المنظمات والشركات الى بيروت، او الضوء الاحمر للانتقال نهائيا، وهذا ما لا تريده اللجنة.

ان محنة لبنان جعلت فريقا من افضل خبرائه من الفنيين والمهندسين والاطباء والعلماء يبرح لبنان، ولجنتنا المعنية باستعادة الادمغة العربية من الخارج لا يمكن ان تتخذ القرار الذى يحرم لبنان من عودة أدمغته اليه. وأخيرا، فان العراق وسوريا هما الان في حالة نهضة انمائية رائعة، واى قرار تتخذه اللجنة لن يضر هذه النهضة، ولكن اى قرار سلبي يتخذ حول عرض لبنان سيعوق نهوضه من الكبوة التي وقع فيها، بينما تحرص جميع الدول العربية على مساعدته في هذا النهوض. فليكن قراركم منطلق هذه المساعدة على صعيد الثقة العربية والدولية بمستقبل لبنان.

٢٣ — وأبدى، بعد ذلك، احد أعضاء وفد الجمهورية العراقية بعض الملاحظات على العرضين المقدمين من كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، وأشار الى قرار اللجنة في دورتها الاستثنائية الاولى المنعقدة في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ حول المقر الدائم والى مداولات اللجنة الواردة في تقريرها عن الدورة الثانية حول ضرورة الاستعجال في تقديم المقترحات المفصلة المتعلقة بالمقر الدائم وذلك من قبل الدول الثلاث المهتمة باستضافته.

وورد في ملاحظاته على العرضين المذكورين ما يلي :

يتكون العرض السورى في جوهره من اربع نقاط هي الارض، القرض، المناخ والموقع. اما بالنسبة للارض، فهناك خلاف حاد بين الامانة العامة للامم المتحدة في نيويورك التي تعتبر ان المساحة المخصصة غير كافية لتأمين متطلبات اللجنة وبين السلطات السورية التي ترى انها تفيد العرض.

اما النقطة الثانية فهي القرض، وهنا في كل ما كتب وقرئ علينا هناك استعداد لتقديم قرض منحة. اما عن المناخ، فقد سبق وان قررت الدول الاعضاء مع غيرها من الدول العربية بان تضع منظمات اقليمية اخرى في الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، مما يجعلنا نعتقد ان المناخ ليس العامل الرئيسي في الاختيار. وان كانت هناك اولوية بين العوامل، يرى الوفد العراقي ان الاولوية يجب ان تعطى الى مبدأ توزيع هذه المقرات بين الدول الاعضاء. وفيما يتعلق بالموقع، فان دمشق ليست اقرب من بغداد الى بقية الدول الاعضاء.

ان الجمهورية العراقية عندما تقدمت بعرضها لاستضافة المقر الدائم اخذت بنظر الاعتبار وبصورة جدية العجز المالي الذى تشكو منه الامم المتحدة منذ سنين. ولا يعقل ان يكون نصف اعضاء هذه اللجنة من مصدرى البترول ونطلب في نفس الوقت من بقية اجزاء المجتمع الدولي ان تتحمل القسط الاكبر من نفقات انشاء مقر لجنتنا.

اما بالنسبة الى العرض اللبناني ، فان القرار بتقديم العروض جاء قبل المأساة التي حلت بلبنان وان فرصة طيبة كانت امام الحكومة اللبنانية الشقيقة لتقديم العرض. كما ان الموضوع المطروح امامنا ليس هو نقل المقر الدائم للجنة من بيروت الى دمشق او بغداد لان اللجنة لم تبت بعد في أمر المقر الدائم، وهذه المسألة لا زالت معلقة وليس لها علاقة بما يجري في لبنان من مأساة . ويجب التفريق بين مسألتين هما المقر المؤقت والمقر الدائم . وسيبقى المقر المؤقت في لبنان بالنسبة الى الوفد العراقي ، والذى يجب ان نقرره الآن هو ما سبق ان بحثناه خلال العامين الماضيين وهو أين سيكون المقر الدائم للجنة .

٢٤ — وأبدى رئيس وفد الجمهورية اللبنانية الملاحظات التالية : اولا ، ان اللجنة هي صاحبة الحق في اتخاذ قراراتها في تعديل او تأجيل تنفيذها في ضوء تطور الاحوال والظروف . ثانيا ، ان القرار الذى يصدر عن اللجنة هنا الآن انما يصدر عن لجنة عربية بمفعوله النفسي الفورى ، وان كان البت النهائي عائدا فيما بعد للامم المتحدة . ثالثا ، اننا لا نريد ان ندخل في مفاضلات او مزايدات بين العواصم العربية بغداد ودمشق وبيروت ، ولكني تلقيت برقية قبل ساعة من رئيس الحكومة يؤكد فيها عرض لبنان على قيام المقر في عاصمته واستعداده لتأمين جميع الالتزامات المالية اللازمة لقيام المقر بالتعاون مع الامانة العامة للجنة والامانة العامة للامم المتحدة . وهذا هو نص البرقية " تتعهد الحكومة اللبنانية بتأمين كل ما يلزم للمقر الدائم " . ارجو ان تأخذوا علما بذلك .

٢٥ — وألقى رئيس وفد الجمهورية العربية السورية كلمة جاء فيها ما يلي :
أود ان اعلق بايجاز تام على الملاحظات التي ابداها السيد مندوب العراق فيما يتعلق بتقييم العرض السورى :

اولا : ان تقييم هذا العرض كما اعتقد هو من صلاحية اللجنة بكامل اعضائها وليس لاى عضو ان ينتقص او يقيم من شروط اى عرض ولاى دولة عضو .

ثانيا ، سبق ان ذكرت وأكرر ان الشروط المالية الواردة في العرض السورى قابلة للتعديل ، وان سوريا على استعداد لتغطية متطلبات اللجنة من الناحية المالية والمعنوية بكاملها حسبما ترتأيه اللجنة من متطلبات حجما او نوعا . اما عن المناخ ، فمن الافضل ونحن امام اختيار ان نختار البلد الذى هو أفضل مناخا ويمتاز بالاعتدال لموقع المقر ولفعالية نشاطه واعماله .

ثالثا ، فيما يتعلق بالموقع ، ليس المقصود قرب المسافة من الدول الاعضاء وانما المركز الدولي الاستراتيجي الذى تتمتع به دمشق كمركز متوسط بين قارة آسيا والقارات الاخرى .

رابعا ، اما عن مبدأ التوزيع الذى ذكره الاخ مندوب العراق ، فاننا نؤيد هذا المبدأ على اعتبار ان سوريا حتى الآن لم تحصل على اى مركز او مقر للمؤسسات العربية أو الدولية .

٢٦ — وقدم الى اللجنة اقتراحان ، الاول بتعليق الجلسة لمدة ربع ساعة ، والثاني برفع الجلسة واستئنافها في جلسة الغد الصباحية . ولدى التصويت، تقرر رفع الجلسة .

٢٧ — وافقت اللجنة على طلب احد الوفود الاعضاء اعداد خلاصة بمحاضر الجلسة المتعلقة بالبند الخامس من جدول الاعمال .

٢٨ — القى رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية الكلمة التالية : نظرا للتباين في وجهات النظر في مقر اللجنة ولاعطاء فرصة اطول يمكن من خلالها بلورة موضوع المقر، فان الاردن يطلب تأجيل النظر في موقع المقر في هذا الوقت من هذه الدورة ،على ان يعطى الامين العام التنفيذى الحرية في دعوة الدول الاعضاء خلال الوقت الذى يراه مناسبا من هذه الدورة لاتخاذ القرار النهائي حول موقع المقر ، وكذلك اعطاء الامين العام التنفيذى الحرية في اتخاذ ما يراه مناسبا حول المقر المؤقت .

٢٩ — وقد وافق الوفد اليمني على اقتراح الوفد الاردني ، بينما عارضه الوفد العراقي الذى اقترح بدوره رفع الجلسة او تعليقها لاتاحة الفرصة لجلسة مغلقة للتشاور في هذا الموضوع . وقد تمت الموافقة على رفع الجلسة .

٣٠ — وبعد استئناف الجلسة ، اعلن رئيس الدورة الثالثة للجنة انه نتيجة للمشاورات والمداولات التي جرت بين السادة رؤساء الوفود ، تم الاتفاق على مشروع قرار بشأن الفقرة (ب) في البند الخامس في جدول الاعمال المتعلقة بموقع مقر اللجنة الدائم . وقد أدلى الامين العام التنفيذى ببيان أوضح فيه ان الالتزامات المالية المترتبة على عقد الدورة الاستثنائية في مدينة الدوحة، كما يقتضي نص مشروع القرار ، تقدر بحوالي اربعين الف دولار امريكي لتغطية جميع المصاريف والنفقات الاضافية المترتبة على عقد الدورة خارج المقر .

وقد تبنت اللجنة بالاجماع مشروع القرار الذى اعلنه رئيس الدورة الثالثة للجنة حول المقر الدائم. ويظهر هذا القرار في الفصل الثالث ادناه .

و — تقرير عن نشاطات اللجنة منذ ١١ ايار/مايو ١٩٧٥

٣١ — قدم الامين العام التنفيذى هذا البند من جدول الاعمال مبينا ان الفترة الممتدة بين ايار/ مايو ١٩٧٥ وايار/مايو ١٩٧٦ ، تميزت بوقوع الاحداث الأليمة في لبنان، بما لها من اثار غير مواتية لتنفيذ برنامج عمل اللجنة . وذكر انه يقتضي ، اثناء استعراض تنفيذ برنامج عمل اللجنة، الوارد في الوثيقة E/ECWA/30 ألا تغرب عن البال ، الظروف الصعبة التي عملت الامانة العامة للجنة في ظلها . وأشار الى ان الامانة العامة قامت اثناء هذه الفترة بعدد من النشاطات التي لم تكن واردة في برنامج عمل اللجنة . وفي ضوء ذلك ، توجب عليها اعادة توزيع مواردها المحدودة للغاية ، لغرض استعمالها استعمالا أفضل ، ولتعزيزها ، حيثما كان ضروريا وممكنا ، بالموارد الاضافية من خارج الميزانية . وذكر أنه في حين ان غالبية هذه النشاطات قد اشير اليها في الوثيقة الآنفة الذكر ، فقد جرى تناولها كذلك بايجاز في الوثيقة E/ECWA/35 والوثيقة E/ECWA/35/Add.1 ، التي تتضمن تقريرا عن الحوار العربي الاوروبي . ولفت الاهتمام كذلك الى الوثيقة E/ECWA/32 ، التي تتناول بايجاز الخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثانية . وقد اشير بصفة خاصة الى التقرير عن متطلبات القيام بدراسة عامة لاوضاع وامكانات الشعب العربي الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا ، الوارد في الوثيقة E/ECWA/32/Add.1 . وقد دعا الامين العام التنفيذى اللجنة الى ابداء ملاحظاتها بشأن الوثائق الآنفة الذكر .

٣٢ — تحدث ممثل لبنان ، في معرض الادلاء ببعض الملاحظات بصدد هذا البند ، عن عمل اللجنة الاستشارية للامم المتحدة المعنية بالاعداد للمؤتمر المتعلق بتطبيق العلم والتكنولوجيا في الانماء ، وعن علاقته ببلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وحث الدول اعضاء اللجنة على المشاركة بنشاط في عمل اللجنة الاستشارية ، لا سيما في اعداد ومراجعة مشاريع مناسبة منبثقة عن تقاريرها ، لما فيه فائدة للبلدان النامية عموما والعالم العربي خصوصا .

٣٣ — وألقى رئيس الوفد الكويتي كلمة حول هذا البند بيّن فيها اهمية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية وقيام الكويت من هذا المنطلق بتدعيم المشاريع الاقليمية المشتركة بين اكثر من قطر عربي واحد وبالاهتمام بالتنسيق والتعاون الخليجي المشترك . وأكد أهمية الدور الذى يمكن ان يلعبه العالم العربي في الوقت الحاضر في ايجاد وتطوير نظام اقتصادى جديد يستند أساسا على تأكيد ضرورة الاعتماد على النفس في التنمية ، واستغلال جوانب التكامل الاقتصادى العربي لصالح تنمية الدول العربية ، والتصنيع الحقيقي ، وادخال تغييرات أساسية في هيكل تقسيم العمل العربي . كما أكد على ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ضرورة ملحة وعاجلة يلعب فيها التقدم العلمي والتكنولوجي دورا بارزا . وعلى هذا الاساس، اشار الى ان الحاجة لان تكون اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نقطة ارتكاز ومصدرا

للدول الاعضاء في تقديم الخبرات والمشورات المطلوبة ، وتقديم المساعدات الى المؤسسات الوطنية في الدول الاعضاء .

٣٤ــ كذلك ادلى مندوب الجمهورية العربية السورية بعدد من الملاحظات بشأن هذا البند وأبدى بعض الملاحظات حول التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة فأكد أهمية قيام اللجنة بدراسة شاملة وتفصيلية لخطة كل دولة من الدول الاعضاء مع التركيز على نقاط الالتقاء والتعاون بين هذه الدول . وذكر ان بلدان المنطقة في هذه المرحلة من تجربتها في التخطيط الانمائي الفعال ، تحتاج الى كتيّب او دليل يساعد على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية ، بطريقة تتمكّن هذه البلدان من تقييم تكاليف وفوائد المشاريع ، ومن اختيار المشاريع المناسبة في ضوء ذلك . واقترح في هذا السياق انه باستطاعة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان تلعب دورا اساسيا في انشاء جهاز تقني توكل اليه مسؤولية القيام بدراسات الجدوى وتقييم المشاريع . ولفت الانتباه الى ضرورة قيام مزيد من التنسيق في النشاطات ، بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية .

٣٥ــ والقى رئيس الوفد الاردني كلمة شاملة ، فذكر ان المسؤوليات والتحديات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سواء على الصعيد الاجتماعي او الاقتصادي تزداد مع الايام كمّا ونوعا في ضوء التطورات والاحتياجات المتسارعة لدول المنطقة وتفاعلاتها على الصعيد العالمي . وعلّق على مشروع الخطة المتوسطة الاجل للجنة فبين انها تحتوي على مشاريع حيوية وهامة سواء بالنسبة للاردن او لدول المنطقة بشكل عام . ورأى ضرورة التنسيق بين الخطط القومية في اطار استراتيجية متكاملة لدول المنطقة ، كما اكد اهمية تنمية قطاع الزراعة والتركيز على مسائل الطاقة واستغلال الثروات الطبيعية والمائية واقامة المشاريع الصناعية في دول المنطقة ، كما اشار الى التقدم الكبير الذي حققه الاقتصاد الاردني من خلال تنفيذ خطة التنمية الثلاثية للاعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ . وذكر انه قد تم اعتماد خطة تنمية خمسية للفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ في الاردن تستهدف زيادة الانتاج القومي الاجمالي بمعدل ١٢٪ سنويا ، وان هذه الخطة ستناقش في مؤتمر دولي يعقد في الاردن في نهاية شهر ايار من هذا العام .

٣٦ــ وألقى معالي رئيس وفد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كلمة اشاد فيها لنشاط اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا على المستوى الاقليمي والدولي ، مع ان الموارد المالية المتاحة لها لا زالت تقيّد من امكانيات تعزيز دورها المتزايد فابدى ارتياحه لما قدمته اللجنة الى اليمن الديمقراطية من خدمات استشارية في مجالات متعددة . كما أشار الى الجهود التي تبذلها اليمن الديمقراطية في مجال التنمية الشاملة والمخططة والاهتمام بخلق العامل البشري المؤهل والمدرب .

٣٧- وألقى رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية كلمة اوضح فيها اهتمام وفده الكبير باعمال اللجنة وبدور دول المنطقة في بناء النظام الاقتصادى العالمي الجديد . وأشاد بالخطوات التي قطعتها اللجنة في تنفيذ برنامج عملها في ظل ظروف صعبة وقاسية . وأشار بصورة خاصة الى التقرير الذى قدمته اللجنة عن متطلبات القيام بدراسة عامة لاوضاع وامكانيات الشعب العربي الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا . وأكد أهمية هذه الدراسة التي ستكون الاولى من نوعها ومرجعا أساسيا للمنطقة على ان تتناول في اطارها الفلسطينيين المقيمين في الاراضي الفلسطينية-المحتلة والفلسطينيين الذين فرضت عليهم ظروف العدوان البقاء في الشتات . واشارت الى القرار الذى اتخذه الاجتماع السكاني الذى نظمته اللجنة وهو اجراء مسح شامل يتعلق بتوزيع الشعب العربي الفلسطيني داخل المنطقة وخارجها والمميزات الديمغرافية والاقتصادية لهذا الشعب مبينا ضرورة اتخاذ القرار المناسب للبدء في تنفيذ هذا المشروع .

٣٨- والقى رئيس وفد سلطنة عمان كلمة عبّر فيها عن الاهمية التي تعلقها عمان على تقوية علاقاتها مع اللجنة بحيث تتمكن اللجنة من تقديم الخدمات الاستشارية اللازمة لتنفيذ المشروعات الانمائية المختلفة . وحدد الملامح العامة لاوجه التعاون المقترح مع اللجنة بحيث يشمل تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتخطيط والمسوحات وزيادة رقعة المساحة المزروعة ودراسة الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع واستكمال شبكة النقل والمواصلات . كما اقترح اقامة نظام فعال لتوزيع الوثائق المتعلقة بدراسات اللجنة .

٣٩- ادلى ممثل العراق بعدد من الملاحظات بشأن هذا البند مؤكدا على ضرورة قيام اللجنة بمهماتها وفق ظروف وخصائص المشاكل التي تواجه الدول الاعضاء وفي الاطار العربي ثم في اطار الدول النامية والمجتمع الدولي على التوالي . وقد شدد على ضرورة تقصي الحقائق عن واقع وامكانيات النمو من الدول الاعضاء وعلى دراسة تجارب التطبيق القطرية في الدول الاعضاء وبالتعاون مع الاقطار واستثمار امكاناتها الفنية المتاحة ، الامر الذى سوف يؤدى الى خلق مهم مشترك بالنسبة لقضايا التخطيط والتنمية والمساعدة على توفير ظروف تؤدى الى قيام تعاون اقتصادى بين هذه البلدان . كما اكد على ضرورة دراسة التطورات الاقتصادية الدولية وقيام اللجنة بتحديد مسؤوليات مجموعة الدول المتقدمة تجاه الدول النامية عموما والدول الاعضاء في هذه اللجنة على وجه الخصوص الى جانب عرض وتقييم التقدم في تنفيذ استراتيجية التنمية الدولية لعقد التنمية الثاني في اقطار غربي آسيا . وذكر انه يقتضي بذل جهود من اجل تحاشي الازدواجية في العمل مع المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى . واشار الى وجوب الافادة ، ضمن الحدود الممكنة ، من الطاقات والامكانيات المتوفرة في مختلف الميادين في المنطقة لتنفيذ برنامج عمل اللجنة تنفيذا فعالا .

ولقد اشار الى ضرورة تأمين تناسب في نشاطات اللجنة في مجال التخطيط الانمائي واسبقياتها في العمل واكد على ضرورة التنسيق بينها وبين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

فيما يتعلق باعداد الدراسات القطرية . كما عرض امكانية الاستفادة من القدرات المتاحة في العراق في مجال الحاسبات الالكترونية . وقد أشار الوفد الى ضرورة بحث موضوع تخطيط التجارة الخارجية للدول الاعضاء . وفي مجال الزراعة اكد على ضرورة مبادرة اللجنة بمعالجة القضايا الزراعية بنهج جديد يساعد في التطور وفي خلق أساليب جديدة للمعالجة بدلا من الاعتماد الكلي على دراسات واستنتاجات منظمة الاغذية والزراعة . ولقد أكد الوفد ايضا على ضرورة الاسراع في تنفيذ وانجاز المهام التي تضمنها البرنامج في حقل الصناعة في ضوء التطورات الصناعية السريعة والواسعة التي تشهدها بعض الاقطار المشتركة في اللجنة . واشار الوفد الى اهمية دراسة المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا . واثنى على جهود اللجنة في هذا المجال واشار الى ضرورة الاستفادة من نتائج المؤتمرات الدولية وبشكل خاص مؤتمر باريس . كما ابرز اهتمامه بمشروع استراتيجية العمل في مجالات الاستعمالات البديلة للنفط واكد على ضرورة قيام اللجنة بالتنسيق الكامل مع الجهات ذات العلاقة في الدول الاعضاء لاستبيان رأيها في كافة المؤشرات التي قد تصل اليها دراسات اللجنة . وبيّن ضرورة دراسة موضوع " تلوث مياه الخليج العربي " . واكد اهتمامه بموضوع السكان وتوجيه نشاطها نحو معالجة النواحي السكانية من وجهة نظر شاملة وليست تفصيلية . وفي مجال النقل والمواصلات والسياحة طلب الوفد قيام اللجنة بوضع دراسة لبرامجها على الصعيد الاقليمي للدول الاعضاء . وابدى الوفد اهتمامه في مجال الانماء الاجتماعي والمستوطنات البشرية وأشار الى ضرورة تناول الدراسات لاوضاع النمو الاجتماعي لدول المنطقة مع الاعتراف المسبق بوجود الشروط الموضوعية المختلفة بين اقطار اللجنة . واشار الى امكانية الاستفادة من محاولات العراق في هذا المجال . ودعا الوفد الى تطور اللجنة في مجال الاحصاءات للتاكيد على دراسة تكاليف المعيشة المقارنة في الدول الاعضاء وما يرتبط بها من احصاءات الاسعار وحسابات الانتاج وتحليل الموازين السلعية والمدخلات والمخرجات . وقد اقترح الوفد قيام مركز التوثيق للجنة بتبادل المعلومات الموثقة .

٤٠ — اعرب ممثلو عدد من الدول الاعضاء عن تقديرهم للجهود المبذولة لتنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة اثناء دورتها الثانية . وقد ابدوا دعمهم بصفة خاصة للتقرير الذي يتضمن الخطوط العريضة لدراسة الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا ، الوارد في الوثيقة E/ECWA/32/Add.1 ، وشددوا على الحاجة للقيام بمثل هذه الدراسة بخصوصا على الصعيد الدولي . كما اقترح وجوب اجراء تعداد سكاني للشعب العربي الفلسطيني ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية . واقترح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ان مثل هذه الدراسة يجب ان تشمل الشعب الفلسطيني بمجمله ، داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وخارجها .

٤١ — اعلن ممثل دولة قطر ان حكومته على استعداد لتقديم مبلغ ١٤٢ ٧٥٨ دولارا امريكيا من اصل مجموع التكاليف اللازمة للقيام بدراسة الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب

العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا والتي تقدر بمبلغ ٣٠٦٢٤١ دولارا . وسيتم تقديم الرصيد من الموارد العادية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (انظر الوثيقة E/ECWA/32/Add.1)

٤٢ — (حذفت الفقرة)

٤٣ — ذكر ممثل الاردن في هذا الصدد ، ان الاجتماع المقبل في لوكسمبورغ يهدف الى وضع نوع من الصيغ والطرق لتنسيق الجهود وتعزيز التعاون بين البلدان العربية والبلدان الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة . وحث اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على التعاون مع الامانة العامة للجامعة العربية في الاجتماعات القادمة ، واقترح مشروع قرار في هذا الصدد .

٤٤ — شدد ممثل المملكة العربية السعودية على الحاجة الى قيام تنسيق اوثق للجهود ، خصوصا مع المنظمات الاقليمية العربية .

٤٥ — وفي ختام مناقشة هذا البند المتعلق بنشاطات اللجنة ، قدم الامين العام التنفيذي بعض الايضاحات والاجوبة على التساؤلات التي اثارها بعض الوفود ، فذكر ان اللجنة حاولت منذ تأسيسها ان تقيم علاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات الاقليمية ومنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي من المقرر عقد اجتماع بينه وبين اللجنة في اعقاب هذه الدورة لاضفاء الصبغة الرسمية على هذا التعاون . وتعطي اللجنة اهتماما خاصا لموضوع دراسة تجربة التخطيط في الدول الاعضاء ودراسة التطورات الاقتصادية الدولية واثرها على دول المنطقة ودراسات الجدوى الاقتصادية . كما تعي اللجنة اهمية وضع دليل عن المصطلحات الانمائية والتخطيطية لتوحيد استعمالها . غير ان ذلك يتطلب موارد اضافية ليست متوفرة الان . وقد اعدت اللجنة استنادا الى الابحاث الاولية اقتراحا يهدف الى تقديم برنامج تدريب متكامل على الحاسبات الالكترونية على مختلف المستويات للبلدان الاعضاء في المنطقة . وقد ابدت الحكومة السورية اهتماما خاصا بالامر وطلبت الحصول على المساعدة واقترحت بالتالي مسودة مشروع اقليمي للتدريب في هذا الميدان . هذا ولم تستلم اللجنة دعوة لحضور المؤتمر الذي اشار اليه احد الوفود حول استعمال الحاسبات الالكترونية في البلدان النامية .

اما فيما يتعلق بملاحظة احد الوفود بان البرنامج الصناعي قد رافقه شيء من التباطؤ في التنفيذ فان الامانة العامة تلفت نظر حضرات اعضاء اللجنة الى ان عددا من المشاريع الصناعية تنفذ بالتعاون والتنسيق مع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ومركز التنمية

الصناعية للدول العربية و ذلك لمنع الازدواجية و التكرار و لزيادة الفعالية، الامر الذى يضطرنا أحيانا الى ادخال تعديلات على توقيت هذه المشاريع. وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية و العلم و التكنولوجيا فان اللجنة على استعداد لتقديم ما تستطيع من مساعدات في هذا المجال و ذلك في حدود امكانياتها. كما تعمل الامانة العامة للجنة كأمانة عامة للفريق الاقليمي لغربي آسيا في مجال العلم و التكنولوجيا. ومن الواضح ان موضوع التلوث و البيئة فيما يتعلق بتلوث مياه الخليج انما هي من اختصاص منظمة اخرى هي برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة علما باننا نعمل على التنسيق مع هذا البرنامج كلما دعت الحاجة.

اننا نؤيد اقتراح بعض الوفود بضرورة الاعتماد على الابحاث الميدانية الهادفة الى مشاريع عملية تناسب المتطلبات الانمائية للدول الاعضاء. وتقوم الامانة العامة بدراسة احصائية و ميدانية للدول الاعضاء حول مشاركة المراة في عملية التنمية. كما تدرس التجارب العربية المختلفة لتنمية الموارد البشرية النسائية. ويقوم خبراء اللجنة حاليا بدراسة و تصميم المجتمعات السكنية في الظروف الصحراوية.

ان الارتياح الذى اعلنت عنه بعض الوفود بصدد انشاء الوحدة الاحصائية في اللجنة سيساهم في انجاح الخطة الاحصائية لهذه الوحدة. ومن المرجو تجنب اية ازدواجية بين عمل الوحدة الاحصائية و المكتب الاحصائي للاقطار العربية التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٤٦ — وعرض على اللجنة مشاريع القرارات التالية حول نشاطاتها :

— الحوار العربي الاوروبي ، وقدمه وفد الاردن و سوريا ،
— اعادة تعمير و انماء لبنان، وقدمه وفد الجمهورية اللبنانية ،
— تحديد و تقييم المشاريع الانمائية، وقدمته وفود الجمهورية اللبنانية و دولة الامارات العربية المتحدة و سلطنة عمان،
— برنامج عمل لصالح البلدان الاقل نموا في المنطقة، وقدمه وفد الجمهورية العربية اليمنية،
— دراسة عامة للاوضاع و الامكانات الاقتصادية و الاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ، وقدمته وفود دولة الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العراقية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
— تعداد الشعب العربي الفلسطيني ، وقدمته وفود دولة الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العراقية ، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

ـ البرنامج المرحلي ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة الثانية ، وقدمه وفدا الجمهورية العراقية ودولة الكويت ،

ـ الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال ، وقدمه وفود المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية ،

ـ التعاون مع المؤسسات الاقليمية ، وقدمه وفد الجمهورية العربية السورية ،

ـ برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وقدمه وفد الجمهورية العربية اليمنية ،

ـ انشاء صندوق طوعي ، وقدمه وفد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،

ـ الاهتمام بالتأثيرات البيئية في مشاريع التنمية بصورة عامة والمشاريع الصناعية بصورة خاصة وتقوية التعاون في مجالات العمل المشترك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وقدمته وفود دولة الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، سلطنة عمان ، دولة الكويت ، الجمهورية العربية اليمنية .

وجرت مناقشة مشاريع القرارات المذكورة ، وقدمت بشأنها تعديلات ، وقد تبنت اللجنة بعد ذلك القرارات المبينة في الفصل الثالث ادناه . وقد طرح مشروع القرار المتعلق بانشاء صندوق طوعي فأيدته وفود خمس دول وعارضته وفود أربع دول هي : دولة الكويت ، دولة قطر ، دولة البحرين ، دولة الامارات العربية المتحدة ، وامتنعت ثلاث دول عن التصويت هي : الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية اللبنانية وسلطنة عمان . وتحفظ الوفد العراقي على الفقرة العاملة الثانية من القرار ٣١ (٣) حول التعاون مع المؤسسات الاقليمية .

ز ـ المسائل المتعلقة بالدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة وتوصيات اللجنة في دورتها الثانية ، وأثرها على برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ للجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٤٧ ـ قدم الامين العام التنفيذي هذا البند من جدول الاعمال وقال ان الوثيقة المعروضة على اللجنة تتضمن بعض التعديلات التي ادخلت على برنامج عمل واولويات اللجنة لفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ . ويستند جزء من هذه التعديلات على التوصيات التي وضعتها اللجنة في دورتها الثانية اثر الاجتماع الاستشاري لمتابعة مقررات المؤتمر العالمي للسكان في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الذي عقد في الدوحة (قطر) واختتم في بيروت في ٢ ايار/ مايو ١٩٧٥ . كما يستند جزء آخر منها على احكام القرار ٣٣٦٢ (د ا ـ ٧) المتخذ في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وتعرض الوثائق E/ /31

و (E/ECWA/31/Rev.1) مشـــــــروع خطة اللجنة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ . وتعتبر هذه الخطة ، بصورة عامة ، استمرارا لخطة اللجنة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ . وقد ادخلت بعض التعديلات التي تعتبر ضرورة للاهداف والاستراتيجية حتى يتسنى استيعاب التطورات المستجدة والمتطلبات المتغيرة في المنطقة ، على الصعيدين القومي والاقليمي . كما ان القرارات المحددة التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثانية ، وما يترتب على برنامج عملها من آثار ، وكذلك النتائج التي توصلت اليها البعثات الميدانية ، والمشاورات التي اجريت منذ اعداد الخطـــة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩ ، والاحكام التي تضمنها قرار الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة رقم ٣٣٦٢ (د ـ ٧) ، قد أخذت جميعها بعين الاعتبار في اعداد هذه الوثائق . وقد قام الامين العام التنفيذي بدعوة اللجنة الى دراســـة التعديلات التي ادخلت على برنامج العمل والاولويات لفترة ١٩٧٦—١٩٧٧ ومشروع الخطة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٧٨—١٩٨١ ، وابداء وجهات نظرها وتزويد الامانة العامة للجنة بالمقترحات المناسبة في هذا الخصوص .

٤٨— اثنى ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في بيانه على جهود الامانة العامة للجنة في اعمال متابعة قرار اللجنة ١٦ (٥—٢) الذي ينص على وضع برنامج عمل لصالح اقل البلدان نموا في المنطقة . وحتى على وجوب وضع اموال اضافية في متناول اللجنة بحيث تتمكن من تدعيم دورها المتعاظم في هذا المجال . كما حث الدول الاعضاء على تعـــزيز "الصندوق الطوعي" لا سيما وان الامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي يمران حاليا بفترة مصاعب مالية .

٤٩— وأبدى ممثل العراق عددا من الملاحظات المفصلة حول مشروع الخطة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٧٨—١٩٨١ الذي وضعته اللجنة ، وهي تتناول مختلف برامجه الاساسية . ولقد دونت هذه الملاحظات ولسوف توليها الامانة العامة للجنة نظرة جدية لدى اعداد الصيغة النهائية للوثيقة .

٥٠— وأثنى ممثل الجمهورية العربية اليمنية في بيانه على عمل اللجنة ، لا سيما الخدمات التـــي قدمتها امانتها العامة الى اقل البلدان نموا في المنطقة بغية تسريع عملية الانماء . وقد أشير على وجه التحديد الى المساعدة التي اسدتها الامانة العامة للجنة في مجال الحسابات القومية والتخطيط الانمائي وبرامج التدريب اللازمة .

٥١— وفي ختام المناقشات المتعلقة بهذا البند ، اقرت اللجنة برنامج العمل والاولويات للفترة ١٩٧٦—١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨—١٩٨١ للجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٥٢ — وأشار وفد الكويت الى قيام وفد من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية برئاسة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية القطرى بزيارة الدول العربية في نفس فترة انعقاد الدورة الثالثة للجنة وذلك تنفيذا للتوصية التي اتخذها وزراء العمل العرب في مؤتمرهم الذى انعقد في العام الماضي في القاهرة . وتنص هذه التوصية على الطلب من الدول العربية المساهمة بمبلغ ٢٥ مليون دولار امريكي لصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية حتى يتمكن الصندوق من تمويل المشاريع الخاصة بالنشاطات السكانية في الدول العربية . واقترح وفد الكويت الطلب من الصندوق المذكور اعطاء الاولوية في تقديم الدعم المالي للجنة للقيام بتعداد الشعب العربي الفلسطيني (قرار رقم ٢٨) وبأسرع وقت ممكن نظرا للتأييد الاجماعي الذى حصل عليه هذا القرار .

خ — مكان انعقاد دورة ١٩٧٧

٥٣ — ادلى رئيس الدورة الثالثة للجنة ببيان عن مكان انعقاد دورة ١٩٧٧ . وقال بان الدورات تعقد عادة في بيروت لكونها المقر المؤقت للامانة العامة للجنة . بيد أنه يمكن بموافقة الامين العام للامم المتحدة ، عقدها في مكان آخر ، وعندئذ فان البلد الذى يرغب في استضافة دورة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، كما حدث في اللجان الاقتصادية الاخرى في الامم المتحدة ، سوف يتحمل جميع النفقات والاموال الاضافية ، المتصلة بالدعوة لعقد الاجتماع خارج المقر . وهذا ما حدث فعلا فيما يتعلق بدورتنا الحالية . فقد تحملت دولة قطر الشقيقة جميع النفقات المالية الاضافية المترتبة على عقد الدورة خارج المقر . وسأل فيما اذا كانت هنالك اية مقترحات اثر التوضيح .

٥٤ — شكر رئيس وفد المملكة العربية السعودية دولة قطر أميرا وحكومة وشعبا على الكرم البالغ الذى ابدته في استضافته هذه الدورة وعلى تقديم التسهيلات اللازمة لعمل الدورة . وأضاف انه من دواعي سروره ان يدعو اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، باسم الوفد السعودى ، الى عقد الدورة الرابعة في المملكة العربية السعودية ، ويأمل ان تلقى هذه المبادرة الموافقة الاجماعية من الوفود . وفي معرض توجيه الشكر الى حكومة قطر على استضافتها الكريمة للدورة الثالثة للجنة ، اعرب مندوب العراق باسم حكومته عن اعتزازه بتأييد اقتراح المندوب السعودى بعقد الدورة الرابعة للجنة في المملكة العربية السعودية . وحثّ اعضاء اللجنة على قبول هذه الدعوة بوافر التقدير والشكر .

ط — أيـــة أمـــور أخـــرى

٥٥— قدم رئيس الدورة هذا البند مشيرا الى انه قد ورد الى الرئاسة اقتراح بان تنظر اللجنة في موضوع " الاقامة المقترحة لأمانة عامة مؤقتة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا خارج بيروت" . واعطيت الكلمة بعد ذلك للأمين العام التنفيذى الذى أوضح بان الاعتبارات قد اعطيت حتى الان لالتحاق الموظفين اما (١) في احدى المدن المجاورة في المنطقة كأولوية رئيسية، أو (٢) في أحد مكاتب الامم المتحدة القائمة حيث يمكن استيعاب اللجنة فيه بصورة مؤقتة . اما بشأن الفترة المتعلقة بالمكان المؤقت لعمل موظفي اللجنة خارج بيروت، فانه سوف يستمر حتى تسمح الظروف في بيروت بعودة الموظفين وعائلاتهم الى مقر عملهم . وسيترتب على نقـــل موظفي الامانة العامة للجنة مؤقتا خارج بيروت آثار مالية من الواجب تقديمهـــا بموجب المادة ٢٤ من النظام الداخلي . وقد قدر بصورة تقريبية ان النفقات المتوقعة المتصلة بهذا الاجراء يقع في حدود ٥ر١ — ٢ مليون دولار امريكي . فاذا اتخذ قرار ما، فان الاثار المالية المفصلة سيتم اعدادها وتقدم الى الامين العام للامم المتحدة لاتخاذ التدابير الملائمة .

٥٦— واقترح رئيس وفد الجمهورية العربية اليمنية اعطاء الامين العام التنفيذى الصلاحية باتخاذ ما يراه مناسبا بهذا الخصوص . وقدم رئيس الدورة توصية تقرر اللجنة بموجبها تفويض الامين العام التنفيذى بعد التشاور مع الامين العام للامم المتحدة نقل موظفي الامانة العامة للجنة كلا او جزءا من بيروت مؤقتا الى اى مكان مناسب يستطيعون فيه ممارسة عملهم بفاعلية اكبر، الى ان تزول تلك الظروف الاستثنائية مع اعطاء الاولوية لدول المنطقة (انظر نص التوصية في الفصل الاول من هـــذا التقرير) .

٥٧— اوضح الامين العام التنفيذى ان الامانة العامة للجنة قد تلقت طلبا من مركز التنمية الصناعية للدول العربية لمنحه صفة استشارية دائمة لدى اللجنة وذلك وفقا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي الموقت للجنةوقدر تعلق الامر بالامانة العامة فانها ترى تلبية هذا الطلب تنفيذا لقرار اللجنة رقم ، (٢) المتعلق بتعزيز وتنمية العلاقات مع المؤسسات العربية الاقليمية . وقد قررت اللجنة منـــح مركز التنمية الصناعية للدول العربية صفة استشارية دائمة لدى اللجنة .

٥٨— وقد القيت كلمات خلال جلسات الدورة الثالثة من قبل ممثلين عن الدول التي دعيت للاشتراك بصفة استشارية وهيئات الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات المشتركة ما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية عبروا فيها عن الاهتمام باعمال اللجنة والرغبة في زيادة التعاون معها ومع دول المنطقة عن طريـــق القيام بنشاطات مشتركة في مختلف الحقول كما اشاروا الى المشاريع المستقبلة التي ينوون القيام بها بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـــا .

الفصل الثالث

القـرارات التي اتخذتها اللجنة

— • —

٢٢ (٣) . المقر الدائم للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٦ (د-١) حول موقع المقر الدائم للجنة ،

واذ تأخذ في الاعتبار العروض التي قدمت لاستضافة المقر الدائم والمناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع ،

١ـ تقـرر تأجيل البت النهائي في اختيار موقع المقر الدائم للجنة الى دورة استثنائية تعقد في الدوحة بتاريخ ٢١ آب / اغسطس ١٩٧٦ ؛

٢ـ تقـرر ايضا ان نهاية هذه المهلة الجديدة هي موعد نهائي مطلق لكي تستكمل الدول الاعضاء الثلاث التي قدمت عروضا باستضافة المقر الدائم للجنة جميع الدراسات والمعلومات التفصيلية المطلوبة وتقديمها الى اللجنة من دون التقيد باحكام الفقرة ٣ من المادة ٨ من النظام الداخلي المؤقت للجنة ،

٣ـ تقرر رفع قرارها النهائي باختيار المقر الدائم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (٦١) المستانفة .

٤ـ تدعـو الامين العام التنفيذي القيام باعداد تقدير لتكاليف تنفيذ العروض المقدمة عملا باحكام المادة ٢٤ من النظام الداخلي المؤقت للجنة ،

٥ـ وتشكر حكومة دولة قطر على تطوعها لاستضافة الدورة الاستثنائية القادمة وتحمّل المصاريف المترتبة على ذلك .

الجلسـة الرابعـة

١٢ أيـار/مايو ١٩٧٦

٢٣ (٣) . الحـــوار العربـــي الأوروبي

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

وقد نظرت في تقرير الامانة العامة بعنوان " الحوار العربي ــ الاوروبي " (١) ،

واذ لا يغرب عن بالها أن البلدان الاعضاء في اللجنة تهتم اهتماما بالغا بتحقيق الاهداف المنشودة للحوار العربي ــ الاوروبي ،

واذ تقـــر بان الامانة العامة للجنة تستطيع مساعدة البلدان الاعضاء في تحقيق فوائد اكبر من هذا الحوار ،

١ــ تعـــرب عن تقديرها لجهود الامانة العامة في اعداد التقرير الآنف الذكر ،

٢ــ وتدعـــو الامين العام التنفيذي الى التشاور مع الامين العام لجامعة الدول العربية حول الطرق والوسائل التي قد تمكن اللجنة من تقديم المعونة في تحقيق اهداف الحوار العربي ــ الاوروبي .

الجلســـة الســـابعة
١٤ أيار/ مايو ١٩٧٦

---

(١) الوثيقـــة E/ECWA/35/Add. 1

٢٤ (٣) . اعـادة تعمير وانمـاء لبنـان

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تقـر بمسؤولياتها في تشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعي للدول الاعضاء ، وفي المساعدة على ازالة العقبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف ،

واذ تقـر كذلك بخطورة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان حاليا ، نتيجة للدمار الذى سببته الاحداث المؤلمة في الآونة الاخيرة ،

١ـ تقـدر قرار الامين العام للامم المتحدة بانشاء صندوق مالي خاص للمساعدة في اعادة تعمير وانماء لبنان ،

٢ـ وترحب بقرار الامين العام للامم المتحدة بتعيين الامين العام التنفيذى للجنة منسقا في لبنان للمساعدة الآنفة الذكر عن طريق هذا الصندوق ،

٣ـ وتدعـو الامين العام التنفيذى الى تقديم كل مساعدة ممكنة للتنسيق بيـن الجهود المبذولة من اجل اعادة تعمير و انماء لبنان .

الجلسـة السـابعة

١٤ أيار/ مايو ١٩٧٦

٢٥ (٣) . تحديد وتقييم المشاريع الانمائية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك الحاجة المتزايدة الى تكثيف الجهود من اجل الاسراع في انماء الدول الاعضاء في اللجنة ،

واذ تشير الى ان هذه الدول تتخذ تدابير جدية من أجل تخصيص قسم أكبر من مواردها المالية لاغراض الانماء فيها ،

واذ تلاحظ ان الدول الاعضاء قد تحتاج الى زيادة انماء طاقاتها التقنية والمؤسسية في ميدان الدراسات التي تسبق الاستثمار وتقييم المشاريع ، من أجل تحقيق هذه الاهداف ،

ترجو الامين العام التنفيذى أن :

١- يكشف نشاطات الامانة العامة في مجال تحديد وتقييم المشاريع ،

٢- ينمي بالتشاور مع الدول الاعضاء والمؤسسات الاقليمية والدولية ، برامج تدريب مناسبة ، ويزيد الخدمات الاستشارية للدول الاعضاء ، من اجل تكوين الخبرة والمؤسسات اللازمة في هذا الميدان .

الجلسة السابعة

١٤ أيار/ مايو ١٩٧٦

٢٦ (٣) . برنامج عمل لصالح البلدان الاقل نموا في المنطقة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تعيد الى الذاكرة قرارها رقم ١٦ (د-٢) بشأن برنامج العمل لصالح بلدان المنطقة الاقل نموا ، الذى يحث الامين العام التنفيذى ، في الفقرة ٢ ، على مواصلة جهوده لتقديم مزيد من الخدمات والنشاطات لدعم عملية الانماء الاقتصادى والاجتماعي في هذه البلدان ،

واذ تأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة رقم ٢٨٠٣ (د-٢٦) الهادف الى " دعم البرامج القطرية المضطلع بها في البلدان الاقل نموا بين البلدان النامية ، وكذلك البرامج الاقليمية وشبه الاقليمية ذات الأهمية الخاصة لهذه البلدان " ، والقرارات التابعة له التي انشئ نتيجة لها مشروع الامم المتحدة الاقليمي للمالية العامة والادارة ،

واذ تقدر الخدمات التي قدمتها وتقدمها الامانة العامة للجنة بواسطة هذا المشروع الاقليمي في مجال التدريب والخدمات الاستشارية في حقل المالية العامة لخدمة الدول الاقل نموا في المنطقة ،

واذ تقر بالحاجة الملحة والحقيقية لهذه البلدان لمواصلة خدمات المشروع الاقليمي للمالية العامة والادارة وتكثيفه وتوسيعه ،

١- تحث الامين العام التنفيذى على التشاور مع مكتب التعاون الفني التابع للامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لغرض التوصل الى طريقة للحصول على الاموال الكافية لفترة تخطيطية معقولة حتى يتسنى لمشروع الامم المتحدة الاقليمي للمالية العامة والادارة مواصلة خدماته خلال مرحلته الثانية استجابة لطلبات الحكومات التي تتلقى خدمات المشروع ،

٢- ترجو الامين العام التنفيذى رفع تقرير بذلك الى الدورة الرابعة العادية للجنة .

الجلسة السابعة

١٤ أيار/ مايو ١٩٧٦

٢٧ (٣) . دراسة عامة للاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تذكر بالقرار ١٢ (د-٢) بشأن منظمة التحرير الفلسطينية ،

١- تأخذ علما مع التقدير، بالتقرير حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني (١)،

٢- وترجو الامين العام التنفيذي وضع الترتيبات لاجراء دراسة شاملة حول الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني بأجمعه وفقا للخطوط العريضة في التقرير، وبالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

الجلسة السابعة
١٤ أيار/ مايو ١٩٧٦

---

(١) الوثيقة E/ECWA/32/Add.1

٢٨ (٣) تعداد الشعب العربي الفلسطيني

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تلاحظ مع التقدير برنامج العمل المعدل والمشتمل على مشاريع اللجنة في الحقل السكاني (١) ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار ان من ضمن المشاريع المستعجلة وذات الاهمية البالغة مشروع التعداد السكاني للشعب العربي الفلسطيني حيثما وجد ،

١ - تحث صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على تقديم الدعم المادي الضروري للبدء بتنفيذ هذا المشروع قبل نهاية عام ١٩٧٦ ،

٢ - وتدعو الامين العام التنفيذي الى اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية ، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، للبدء في عمليات التعداد السكاني في اقرب وقت ممكن ، عقب اجتماع اللجنة التحضيرية المقرر عقده في عام ١٩٧٦ .

الجلسة السابعة
١٤ أيار/مايو ١٩٧٦

---

(١) الوثيقة E/ECWA/31/Add.1

٢٩ (٣) . البرنامج المرحلي ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة الثانية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

بعد ان درست الوثيقتين E/ECWA/30 و E/ECWA/32 والملاحق المتعلقة بهما ، وبعد ان استمعت الى المناقشة التي دارت حولهما ،

تقـــــرر :

١ ــ زيادة تعميق صيغ واشكال تنسيقية واضحة بين انشطة واعمال اللجنة وبين اعمال الهيئات الاخرى ، وخاصة العربية منها ، وتجنب الازدواجية في الاعمال والمهمات .

٢ ــ ضرورة حشد وتكثيف الجهود والامكانات المتاحة للجنة ، لانجاز مهمات معينة واضحة ، ضمن اولويات واسبقيات محددة ، وتجنب تشتيت هذه الامكانات والجهود في مهمات واعمال واسعة النطاق ومتشعبة تفوق الامكانات المتاحة ، والمتوقع توافرها لدى اللجنة ،

٣ ــ ان تنفيذ برنامج العمل يجب ان يعتمد الاستفادة من الامكانات والخبرات الذاتية المتواجدة في الدول الاعضاء والاستفادة من الخبرات الاجنبية في حالات الضرورة القصوى ،

٤ ــ ضرورة مراعاة اهداف التكامل الاقتصادي العربي عند اعداد الدراسات للمشاريع الصناعية الجديدة في المنطقة ، بعد الاخذ بنظر الاعتبار الصناعات القائمة ومحاولة رفع كفاءتها الانتاجية وضبط نوعية منتوجاتها ،

٥ ــ ضرورة تجنب اجراء المسح والدراسات التي تتجه نحو اعادة تشخيص المشاكل المشخصة سابقا ، والتوجه ، بشكل جاد ، نحو المسح والدراسات العملية للمشاكل المستجدة التي تواجهها الدول الاعضاء ، مع ضمان طرح الحلول العملية والمحددة لتلك المشاكل .

الجلسة السابعة
١٤ أيار/ مايو ١٩٧٦

٣٠ (٣) . الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرس المشاريع الانمائية المتعلقة بشعوب المنطقة الممثلة في اللجنة ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار الاوضاع الاقتصادية والمعيشية السيئة التي تخيم على الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة والتي تزداد سوءا يوما بعد يوم نتيجة للممارسات الصهيونية العنصرية ضد هذا الشعب من انتهاكات لابسط مبادئ حقوق الانسان والمواثيق الدولية والتي تهدف الى تغيير المعالم البشرية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،

١ - تقرر ضرورة مناشدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل العاجل على اتخاذ الاجراءات العملية التي تضمن تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في وطنه ،

٢ - ترجو من الامين العام التنفيذي ابلاغ الامين العام للامم المتحدة قلق الدول الاعضاء في اللجنة وتمنيها عليه اتخاذ الاجراءات السريعة الكفيلة بتنفيذ ما ورد في البند السابق .

الجلسة السابعة
١٤ أيار/مايو ١٩٧٦

٣١ (٣) . التعاون مع المؤسسات الاقليمية

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر الفقرة العاملة من قرارها رقم ٩ (٢) حول التعاون مع المؤسسات الاقليمية ،

واذ تلاحظ بارتياح جهود الامانة التنفيذية للجنة وانجازاتها في هذا الميدان ،

ورغبة في توفير الظروف المثلى لقيام تعاون وثيق ومثمر مع المؤسسات الاقليمية ،

١ــ تدعـــو الامانة التنفيذية للجنة الى تحديد أشكال واسس التعاون المقترح مع المؤسسات الاقليمية ووضع ترتيبات التنسيق والتعاون معها وذلك بالتشاور مع هذه المؤسسات ، وأن تقوم الامانة التنفيذية بابلاغ اللجنة باجتماعها القادم بما يتم اتخاذه من خطوات حول ذلك ،

٢ــ تدعـــو الامانة التنفيذية للجنة الى وضع ترتيبات التنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقليمية على شكل اتفاقيات عندما تطلب هذه المؤسسات ذلك .

الجلسة السابعـــــة

١٤ أيار/مايو ١٩٧٦

٣٢ (٣) . برنامج الامم المتحدة الانمائي

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى قرارها رقم ١٠ (د-٢) الخاص بالعلاقات بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والذى يحث دول اللجنة على زيادة نسبة تمثيلها في مجلس ادارة البرنامج ،

واذ تعرب بارتياح عن التنسيق والتعاون المتزايد والفعال بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ،وعن أهمية برامجه ومشاريعه في المنطقة،

واذ تلاحظ باهتمام شديد ابعاد الازمة المالية الحالية التي يواجهها برنامج الامم المتحدة الانمائي والتخفيض الكبير في تنفيذ البرامج على المستويات القطرية والاقليمية والعالمية نتيجة لهذه الازمة ،

واذ تقر بان الازمة المالية للبرنامج قد اثرت على مشاريع ذات أهمية اقتصادية بالغة مشتركة بين حكومات دول اللجنة والبرنامج تقوم بتنفيذها الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة وبان استمرار الازمة بدون حل سيؤثر على مشاريع انمائية ذات أهمية استراتيجية لدول اللجنة ،

واذ تنوّه بمناشدة مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في كانون الثاني ١٩٧٦ الحكومات للعمل على زيادة تبرعاتها الطوعية للبرنامج خلال عام ١٩٧٦ ليتمكن البرنامج من تمويل مشاريعه القائمة ،

تحث حكومات الدول الاعضاء على ان تبذل ما في وسعها لكي تساهم في تخفيف الضائقة المالية التي يواجهها برنامج الامم المتحدة الانمائي بالشكل الذى يمكنه من الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي يتبناها البرنامج لمساعدة الدول النامية وخاصة الدول والشعوب الاقل نموا في المنطقة.

الجلسة السابعة

١٤ أيار/مايو ١٩٧٦

٣٣ (٣) . انشاء صندوق طوعـــي

ان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ،

اذ تستذكـر قرارها رقم ١١ (٢) القاضي بتوصية السيدين رئيسَ الدورة الثانية والامين العـام التنفيـذى للجنة القيام بمشاورات عاجلة مع الدول الاعضاء لبحث اسرع وافضل الطرق لانشاء صندوق تمويل طوعي اضافي لتمويل برامج عمل اللجنة وتلبية ما تطلبه الدول الاعضاء من الدراسات والخدمات الاستشارية ،

وبعد الاطلاع على تقرير الامين العام التنفيذى بهذا الشأن ،(١)

تعبر عن تقديرها لحكومة الجمهورية العراقية لمساهمتها السخية في الصندوق المزمع انشاؤه كما تقدر حكومات الدول الاعضاء التي اعلنت عن استعدادها في المساهمة في الصندوق المذكور ،

١ــ تقـرر انشاء الصندوق الطوعي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

٢ــ تدعـو الامانة العامة التنفيذية للاستعانة باموال الصندوق من اجل تمويل اكبر قدر ممكن من الخدمات في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصلحـة الدول الاقل نموا الاعضاء في اللجنة.

الجلسـة السابعـة
١٤ أيار/مايو ١٩٧٦

---

(١) الوثيقة E/ECWA/32

٣٤ (٣) . الاهتمام بالتأثيرات البيئية في مشاريع التنمية بصورة عامة والمشاريع الصناعية بصورة خاصة وتقوية التعاون في مجالات العمل المشترك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر ما دار من مناقشات وما ورد في ملاحظات وفود بعض الدول الاعضاء وما ورد في كلمة ممثل برنامج الامم المتحدة للبيئة ،

واذ تقدر أهمية ما تقوم به دول المنطقة في مجال التنمية السريعة لرفع مستوى شعوب المنطقة ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار ما قد تؤدي اليه بعض مشاريع التنمية بوجه عام ومشاريع التنمية الصناعية بوجه خاص من تأثيرات سلبية على البيئة ،

١- تحث الامين العام التنفيذي على التعاون الوثيق مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال حماية البيئة والعمل على نشر التوعية البيئية في جميع دول المنطقة ،

٢- تدعو الامانة العامة التنفيذية والدول الاعضاء الى الاهتمام بالنواحي البيئية لمشاريع التنمية جنبا الى جنب مع النواحي الاقتصادية .

الجلسة السابعة
١٤ أيار/مايو ١٩٧٦

اعتماد التقرير السنوى

للجنة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي

نظرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مشروع تقريرها السنوى الثالث الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي بجلستها الثامنة المنعقدة في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٦ .

قبل ان تعتمد اللجنة التقرير قررت تعليق الجلسة لمدة خمس دقائق تعبيرا عن التضامن مع الشعب العربي الفلسطيني بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لاغتصاب وطنه .

بعد استئناف الجلسة اعتمدت اللجنة تقريرها السنوى الى المجلس الاقتصادى و الاجتماعي بالتعديلات التي ادخلت عليه خلال المناقشة .

الملحـــق الخامس

قائمـة بالوثائق المقدمـة
الى الدورة الثالثة للجنة

الرمـــز	العنـــوان
E/ECWA/29 and Rev.1 E/ECWA/29/Rev.2	جدول الاعمال المؤقت جدول الاعمال
E/ECWA/29/Rev.1/Add.1	جدول الاعمال المؤقت المشروح
E/ECWA/29/Rev.1/Add.1/Rev.1	جدول الاعمال المؤقت المشروح المنقح
E/ECWA/30	تقرير مرحلي عن تنفيذ برنامج العمل
E/ECWA/30/Add.1	مشكلة هجرة الكفاءات ، اسبابها نتائجها وعلاجاتها
E/ECWA/31	مشروع الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١
E/ECWA/31/Rev.1	المشروع المنقح للخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٧ — ١٩٨١ للبرنامج السكانـــي
E/ECWA/31/Add.1	تعديلات على برنامج العمـــل والاولويات للجنـــة ١٩٧٦ — ١٩٧٧
E/ECWA/32	اعمال متابعة القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثانية ايار / مايو ١٩٧٥
E/ECWA/32/Add.1	الخطوط العريضة لدراسة تتناول اوضاع الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية وامكاناته في منطقة غربي آسيا
E/ECWA/33	موقع مقـر اللجنـــة
E/ECWA/34	دعوة الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة للاشتراك بصفة استشارية في اعمال اللجنة
E/ECWA/35	النشاطات الاخرى
E/ECWA/35/Add.1	الحوار العربي الاوروبي
E/ECWA/L.24	مقـــر اللجنة

الرمـــــــــز	العنـــــــوان
E/ECWA/L.24/Add.1	موقع مقر اللجنة
E/ECWA/L.25	موقع مقر اللجنة
E/ECWA/L.26 to L.39	مشاريـــع قرارات
E/ECWA/L.40	مشروع تقرير اللجنة الى المجلس الاقتصادى و الاجتماعي للأمم المتحدة
E/ECWA/INF.9	معلومات الى المشتركين في الدورة الثالثة
E/ECWA/INF.9/Add.1	معلومات الى المشتركين في الدورة الثالثة
E/ECWA/INF.10	قائمة الوثائق
E/ECWA/INF.10/Add.1	قائمة منقحة للوثائق
E/ECWA/INF.11	قائمة مؤقتة باسماء المشتركين
E/ECWA/INF.11/Rev.1	قائمة مؤقتة منقحة باسماء المشتركين
E/ECWA/INF.11/Rev.2	قائمة باسماء المشتركين